الأمم المتحدة

A/AC.109/2019/10

الجمعية العامة

Distr.: General
22 February 2019
Arabic
Original: English

اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

مونتسيرات

ورقة عمل من إعداد الأمانة العامة

المحتويات

الصفحة

لمحة عامة عن الإقليم ٣

أولا – المسائل الدستورية والقانونية والسياسية ٥

ثانيا – الميزانية ٦

ثالثا – الأحوال الاقتصادية ٧

ألف – لمحة عامة ٧

باء – الزراعة ومصائد الأسماك ٧

جيم – الخدمات المالية ٨

دال – السياحة ٩

هاء – البناء ١٠

واو – المرافق العامة والاتصالات ١٠

ملاحظة: المعلومات الواردة في ورقة العمل هذه مستمدّة من مصادر عامة، بما في ذلك مصادر حكومة الإقليم، ومن المعلومات المحالة إلى الأمين العام من الدولة القائمة بالإدارة بموجب المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة. وقد أحالت الدولة القائمة بالإدارة هذه المعلومات في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. ويمكن الاطلاع على مزيد من التفاصيل في ورقات العمل السابقة المتاحة على الموقع الشبكي: http://www.un.org/ar/decolonization/workingpapers.shtml.

180319 140319 19-03103 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

الصفحة

رابعا – الأحوال الاجتماعية ١٠

ألف – لمحة عامة ١٠

باء – العمل ١٠

جيم – التعليم ١١

دال – الصحة العامة ١٢

هاء – الجريمة والسلامة العامة ١٣

واو – حقوق الإنسان ١٣

خامسا – البيئة والنشاط البركاني ١٤

سادسا – العلاقات مع المنظمات الدولية والشركاء الدوليين ١٥

سابعا – مركز الإقليم مستقبلاً ١٥

ألف – موقف حكومة الإقليم ١٥

باء – موقف الدولة القائمة بالإدارة ١٦

ثامنا – نظر الأمم المتحدة في المسألة ١٧

ألف – اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ١٧

باء – الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة ١٨

المرفق – خريطة مونتسيرات ٢٠

لمحة عامة عن الإقليم

الإقليم: مونتسيرات إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي بموجب ميثاق الأمم المتحدة. وهو خاضع لإدارة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

ممثل الدولة القائمة بالإدارة: الحاكم أندرو جون بيرس (منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨).

الجغرافيا: يقع الإقليم في جزر ليوارد شرقي البحر الكاريبي، على بعد ٤٣ كيلومتراً جنوب غربي أنتيغوا و ٦٤ كيلومتراً شمال غربي غوادلوب. وتتسم الجزيرة بأكملها بطبيعة بركانية. وفي تموز/يوليه ١٩٩٥، ثار بركان سوفرير هيلز بعد أن ظل خامداً لأكثر من ٤٠٠ عام، وخلَّف ثورانه آثاراً مدمرة أدت إلى تدمير العاصمة وتسبب في إجلاء وإعادة توطين نحو ٧٠ في المائة من السكان من الجزء الجنوبي من الجزيرة. ولا تزال تُلمس آثار هذا الثوران وما تلاه من نشاط بركاني أقل حدة.

مساحة اليابسة: ١٠٣ كيلومترات مربعة.

المنطقة الاقتصادية الخالصة: ٥٨٢ ٧ كيلومتراً مربعاً.

تعداد السكان: ٠٤٥ ٥ نسمة (تقديرات عام ٢٠١٦).

متوسط العمر المتوقع عند الولادة: ٧٤,١٤ سنة (الرجال: ٧٥,٦٤ سنة، النساء: ٧٢,٥٧ سنة (تقديرات عام ٢٠١٥)).

اللغة: الإنكليزية.

العاصمة: بليموث، وقد هُجِرَت في عام ١٩٩٧ في أعقاب ثورة البركان. ويجري إقامة مركز حضري جديد في ليتل باي، على الساحل الشمالي الغربي للجزيرة.

رئيس حكومة الإقليم: رئيس الوزراء دونالدسون روميو (منذ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤).

الأحزاب السياسية الرئيسية: الحركة الشعبية الديمقراطية؛ وحركة التغيير والازدهار.

الانتخابات: أجريت أحدث انتخابات في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤؛ ومن المقرر أن تجرى الانتخابات المقبلة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٩.

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: ٠٤٤ ١٢ دولارا (بوابة بيانات الأمم المتحدة، ٢٠١٦).

الاقتصاد: الخدمات المالية والاستثمارات والبناء.

الشركاء التجاريون الرئيسيون: ترينيداد وتوباغو، وكندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان.

معدل البطالة: ٦,٥ في المائة (تقديرات عام ٢٠١٣).

الوحدة النقدية: دولار شـــرق الكاريبي المربوط بدولار الولايات المتحدة (٢,٧ من دولارات شـــرق الكاريبي يساويان دولاراً واحداً من دولارات الولايات المتحدة).

لمحة تاريخية موجزة: أطلق كريستوفر كولمبس اسم مونتسيرات على الجزيرة تيمناً بأحد الأديرة المنشأة قرب برشلونة في إسبانيا. وقد وصل المستوطنون الأوروبيون الأوائل في عام ١٦٣٢ وكان معظمهم أيرلنديين. وأصـــبحت الجزيرة بعد ذلك ملاذاً للأيرلنديين الأجراء الذين نُقِلوا إلى جزر الهند الغربية البريطانية للعمل بعقود ســـخرة محددة الأجل. وقد ثار العبيد في انتفاضـــة كبرى يوم الاحتفال بعيد القديس باتريك عام ١٧٦٨. وفي القرن الثامن عشر، خضعت مونتسيرات للاحتلال الفرنسي على فترات متقطعة قبل تثبيتها كإقليم بريطاني عام ١٧٨٣. وأصبحت إحدى مستعمرات التاج البريطاني عام ١٨٧١. وفي أعقاب تفكك اتحاد جزر الهند الغربية عام ١٩٦٢، قررت مونتسيرات أن تصبح مستعمرة تابعة للتاج البريطاني وعزفت عن اختيار مركز الدولة المرتبطة ببريطانيا.

أولا – المسائل الدستورية والقانونية والسياسية

١ – بموجب الأمر الدستوري لمونتسيرات لعام ٢٠١٠، الذي بدأ نفاذه في أيلول/سبتمبر ٢٠١١، أصبح لمونتسيرات حاكم يعيِّنه التاج البريطاني، ومجلس للوزراء، وجمعية تشريعية. والحاكم مسؤول عن الأمن الداخلي (بما في ذلك قوات الشرطة)، والشؤون الخارجية، والدفاع، والخدمة العامة، وتنظيم الخدمات المالية الدولية. وتولى الحاكم الحالي مهام منصبه في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨. وبموجب التشريعات التي وُضِع الدستور في إطارها، يحتفظ التاج البريطاني بسلطة تخوله، بعد استشارة مجلس الملكة الخاص للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، سنّ قوانين لأغراض عامة أو لأغراض الحفاظ على السلام والنظام وتحقيق الحكم الرشيد في مونتسيرات.

٢ – ويتألف مجلس الوزراء من رئيس الوزراء، وثلاثة وزراء آخرين، ومن النائب العام ووزير المالية، بحكم منصبيهما. ويحضر نائب الحاكم، وهو مواطن من مونتسيرات يعيّنه الحاكم، جلسات المجلس ولكن ليس له الحق في التصويت. ويتولى الحاكم رئاسة المجلس، دون أن يكون من حقه التصويت داخل المجلس، لكنه مسؤول عن الرقابة والإدارة العامة للحكومة، كما أنه يتحمَّل مسؤولية جماعية أمام الهيئة التشريعية.

٣ – وتتألف الجمعية التشريعية من تسعة أعضاء منتخبين ومن نفس العضوين الاثنين بحكم المنصب. وتُجرَى الانتخابات عادة في مونتسيرات كل خمس سنوات بنظام الاقتراع العام للراشدين. وفي الانتخابات الأخيرة، التي أجريت في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، خسرت حركة التغيير والازدهار التي شكلت الحكومة السابقة، وفازت الحركة الشعبية الديمقراطية المشكّلة حديثا برئاسة دونالدسون روميو بسبعة من مقاعد الجمعية التسعة. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، أصبح السيد روميو رئيس وزراء مونتسيرات.

٤ – ويتألف القانون الساري في مونتسيرات في المقام الأول من التشريعات التي تسنها الهيئة التشريعية في مونتسيرات وبعض قوانين برلمان المملكة المتحدة التي تسري على مونتسيرات وأوامر المجلس التي يصدرها التاج البريطاني، نيابة عن الإقليم، في مجلس الملكة الخاص، والقانون الإنكليزي العام. وتخضع مونتسيرات للولاية القضائية للمحكمة العليا لشرق البحر الكاريبي (محكمة الدرجة الأولى ومحكمة الاستئناف). ومحكمة الاستئناف محكمة متنقلة أنشئت بموجب الأمر رقم ٢٢٣ الصادر عام ١٩٦٧ عن المحكمة العليا لدول الهند الغربية المرتبطة بالمملكة المتحدة، التي تعقد دوراتها القضائية بالتناوب بين الأعضاء التسعة في المحكمة ومن بينها مونتسيرات. وتعتبر اللجنة القضائية لمجلس الملكة الخاص بمثابة محكمة الاستئناف النهائي في المسائل المدنية والجنائية. وينص قانون الأقاليم البريطانية لما وراء البحار لعام ٢٠٠٢ على منح مواطني الأقاليم البريطانية لما وراء البحار الجنسيةَ البريطانية.

٥ – وفي معرض كلمة ألقاها رئيس وزراء مونتسيرات في الحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة المحيط الهادئ التي عقدتها اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة في سانت جورجز، غرينادا، في الفترة من ٩ إلى ١١ أيار/مايو ٢٠١٨، ذكر أن مونتسيرات إقليم يجب إنهاء استعماره وأن الطلب السابق الذي قدم لإزالة مسألة مونتسيرات من جدول أعمال اللجنة الخاصة ينبغي إلغاؤه (A/AC.109/2018/10، الفقرة ٥). ووصف رئيس الوزراء التحديات التي تواجه التنمية في مونتسيرات، فضلا عن حالة الضعف التي يواجهها الأشخاص الذين تم إجلاؤهم منذ الثوران البركاني الذي وقع في عام ١٩٩٥، فقال إن مونتيسرات ليس بوسعها أن تحقق أهدافها الإنمائية في ظل استمرار تبعيتها الاقتصادية، التي تتفاقم بفعل التحديات المالية التي تواجهها، وإن تأمين التمويل اللازم لإعادة بناء

البنى التحتية الأساسية ومساعدة الأشخاص الذين تم إجلاؤهم نتيجة الثوران البركاني في عام ١٩٩٥ يتطلب تدخلا من اللجنة الخاصة كشريك محايد. ودعا اللجنة الخاصة إلى إيفاد بعثة زائرة إلى الإقليم يمكن أن تكون أيضا مناسبة لعقد اجتماعات مع الأشخاص الذين تم إجلاؤهم إلى أنتيغوا وبربودا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية.

٦ - وقال رئيس وزراء مونتسيرات، في الجلسة التاسعة للجنة الخاصة المعقودة في ٢١ حزيران/يونيه ٢٠١٨، إن مونتسيرات إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي ولا يزال ينطبق عليه إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة. لذلك فقد سَحب الطلب الذي قدمه رئيس الوزراء السابق بهدف رفع اسم الجزيرة من قائمة الأمم المتحدة للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، والذي كان في رأيه سابقاً لأوانه وغير مستنير وغير ديمقراطي، على اعتبار أن شعب مونتسيرات لم يُستشَر بشأنه.

٧ - وفي ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، قدَّم مكتب رئيس وزراء مونتسيرات أدلة خطية إلى لجنة الشؤون الخارجية التابعة لمجلس العموم في برلمان المملكة المتحدة، في إطار التحقيق المعنون ”مستقبل المملكة المتحدة وأقاليم ما وراء البحار“. وتتضمن هذه الوثيقة موجزا للنتائج الرئيسية التي تمخضت عنها عملية تشاورية أجريت في الإقليم، بشأن جملة من المواضيع منها الحوكمة، والفوائد التي تعود على مونتسيرات والمملكة المتحدة من جراء العلاقة القائمة بينهما، وتمويل أقاليم ما وراء البحار، وتمثيل مصالح مونتسيرات في المملكة المتحدة والكومنولث وفي محافل دولية أخرى. وتولى أيضا تقديم أدلة خطية كل من الجمعية التشريعية لمونتسيرات ورابطة الأشخاص ذوي الإعاقة في مونتسيرات.

ثانيا - الميزانية

٨ - وفقا للدولة القائمة بالإدارة، لا يزال القطاع العام في مونتسيرات يعتمد على معونة الميزانية التي تقدمها المملكة المتحدة. ويشير بيان ميزانية الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ الذي قدمته حكومة الإقليم في نيسان/أبريل ٢٠١٨ إلى أن مجموع مخصصات الميزانية للسنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩ بلغ ١٦٤,٨ مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي. وبلغ مجموع النفقات المتكررة المدرجة في الميزانية ١٣١,١ مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي، وهو ما يعني أن وزارة التنمية الدولية يلزمها تقديم معونة للميزانية قدرها ٧٨,٤ مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي للسنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩. ويبلغ مجموع النفقات الإنمائية المقررة ٣٣,٦ مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي. وتقدَّر الإيرادات المتكررة للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ بمبلغ ١٣١,٢ مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي، وهو ما يمثل زيادة بنسبة ٢,١٦ في المائة مقارنة بالسنة المالية السابقة، وتعزى هذه الإيرادات إلى الجمع بين تدابير جديدة فيما يخص الإيرادات، وإدخال تحسينات على عملية تحصيل الإيرادات، والأداء، وتوقعات النمو الاقتصادي المتواضعة. وتبلغ الإيرادات المقدرة من المصادر المحلية ٥٢,٦ مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي. وستدَرُّ الإيرادات المحلية الإجمالية انطلاقا من مجالين رئيسيين هما: الإيرادات الضريبية والإيرادات غير الضريبية (الرسوم والغرامات والتصاريح والريوع والفوائد المصرفية والتراخيص).

٩ - ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، يدفع الأفراد المقيمون الضرائب عن دخلهم المكتسب من جميع المصادر في جميع أنحاء العالم. وتفرض الضرائب أيضاً على الدخل الخاضع للضريبة الذي تدفعه أي شركة مسجلة أو جمعية للقروض السكنية أو أي مجموعة من الأشخاص. وتدفع الشركات ضريبة نسبتها ٣٠ في المائة على الأرباح، بينما لا تُفرَض ضريبة على مكاسب رأس المال.

١٠ - ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، يستفيد الإقليم من مخصصات تناهز ١٨,٤ مليون يورو للفترة ٢٠١٤-٢٠٢٠ في إطار صندوق التنمية الأوروبي الحادي عشر. وتم توقيع الاتفاق في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧.

ثالثا - الأحوال الاقتصادية

ألف - لمحة عامة

١١ - وفقا للمعلومات التي قدمتها الدولة القائمة بالإدارة، تبيِّن الإحصاءات القطاعية الحقيقية التي قدمها المصرف المركزي لمنطقة شرق البحر الكاريبي بخصوص مونتسيرات أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي انخفض إلى حد كبير من ٠,٥٣ في المائة في عام ٢٠١٦ إلى -٢,٨١ في عام ٢٠١٧. ومع ذلك، يتوقع نمو إيجابي في عام ٢٠١٨ بسبب انتعاش القطاعات المساهمة الرئيسية. وشهد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي زيادة تدريجية خلال السنوات الثلاث الماضية حيث ارتفع من نحو ٤٨٠ ٣٢ دولارا من دولارات شرق الكاريبي في عام ٢٠١٥ إلى ٠٣٩ ٣٤ دولارا من دولارات شرق الكاريبي في عام ٢٠١٦ و ٥٨٧ ٣٤ دولارا من دولارات شرق الكاريبي في عام ٢٠١٧، ومن المتوقع أن يزيد أكثر ليبلغ ٨٧٨ ٣٥ دولارا من دولارات شرق الكاريبي في عام ٢٠١٨.

١٢ - ووضعت حكومة مونتسيرات استراتيجية للنمو الاقتصادي وخطة للتنفيذ للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٢، ستكون بمثابة دليل للاستثمارات العامة خلال السنوات العديدة المقبلة بهدف إعادة التوازن للاقتصاد في نهاية المطاف لكي يتحول من اقتصاد يحركه القطاع العام إلى اقتصاد يقوده القطاع الخاص. وبموجب هذه الخطة، تسعى الحكومة إلى تحقيق هذا الهدف عن طريق تحليل الطاقات الكامنة في القطاعات الرئيسية التي تم تحديدها بوصفها أكثر القطاعات جدوى من الناحية الاقتصادية، على أن الهدف النهائي المتوخى هو الاستدامة في الأجل الطويل. وتضمن الخطة ربط الإجراءات بتلك الأهداف بوضع معالم واضحة لخطة تنفيذٍ تنص بالتفصيل على الوكالات المسؤولة والأطر الزمنية لإنجاز المهام التي يراد بها تحقيق الأهداف الاقتصادية المرحلية. ومن المتوقع أن يظل تركيزها الاستراتيجي قائما إلى ما بعد عام ٢٠٢٢ لكي يتوافق مع وضع خطة التنمية المستدامة الجديدة لعام ٢٠٢١. وتقف استراتيجية النمو الاقتصادي وخطة التنفيذ على بعض أهم مواطن القوة والضعف في اقتصاد مونتسيرات، فضلا عن أكبر التهديدات والفرص المطروحة بالنسبة للإقليم في المستقبل. وقد كان من بين مواطن القوة التي تم الوقوف عليها الدعم الذي تقدمه المملكة المتحدة للإقليم بموجب المادة ٧٣ من ميثاق الأمم المتحدة. على أن العوامل المحركة لاقتصاد مونتسيرات في المستقبل (أي الصناعات والخدمات التي يمكن أن تدعم مونتسيرات في تحقيق أهدافها الخاصة بالنمو) التي حددتها الخطة تتمثل في الاقتصاد القائم على أنشطة الزوار، وثقافة تنظيم المشاريع، والهياكل الأساسية، وقطاعات استخراج الرمال والزراعة والخدمات المالية وتوليد الطاقة.

باء - الزراعة ومصائد الأسماك

١٣ - نظراً لاستمرار النشاط البركاني الذي تشهده مونتسيرات، لا تزال معظم الأراضي الزراعية الخصبة والمراعي ومناطق صيد الأسماك إما مناطق محظورة أو يتعذر الوصول إليها. بيد أنه ذُكر أن المحاصيل الزراعية وحصيلة صيد الأسماك ومنتجات الثروة الحيوانية قد ازدادت في السنوات الأخيرة. واستنادا إلى استراتيجية النمو الاقتصادي وخطة التنفيذ، هناك إمكانية للتوسع في الإنتاج والعمالة في مجال الزراعة

عن طريق تعزيز المنتجات الجزرية المتخصصة، مثل التوت الأسود و 'مشروب رم الأدغال'، وعن طريق زيادة مرافق التخزين المبرَّدة والإنتاج التجاري للدجاج والاستعاضة عن الواردات في منتجات البستنة.

١٤ - وفي السنوات الأخيرة، واصلت حكومة الإقليم التركيز على قطاع الزراعة كمجال رئيسي لتوطيد سياسة الاعتماد على الذات التي تتبناها. وقد شملت المبادرات التي أطلقتها توفير فرص عمل والتشجيع على زيادة الإنتاج المحلي، ولا سيما بزراعة الحدائق الخلفية للمنازل وزيادة مساحات الأراضي المخصصة للزراعة. وفي آذار/مارس ٢٠١٦، بدعم مالي من مصرف التنمية الكاريبي وحكومة الإقليم، اكتمل بناء مسلخ لإنتاج اللحوم في الجزيرة، يتواءم مع تشريعاتها المتعلقة بالصحة العامة. ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، من أجل مواصلة دعم وبلورة سياسة الاعتماد على الذات في الجزيرة، أطلقت وزارةُ الزراعة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ خطة تسويق استراتيجي للمنتجات الزراعية، بهدف الحد من الاعتماد على الأغذية الطازجة المستوردة واستكشاف فرص للنفاذ إلى أسواق متخصصة لبيع المنتجات الغذائية المحلية. ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، في حين لم يُشرع بعد في مشاريع التشييد الكبرى بسبب مشاكل تتعلق بالتمويل، بدأت الوزارة في تنفيذ مشاريع صغرى للمضي قدما في تنفيذ هدف الخطة، بما في ذلك استخدام تقنية الاستزراع النباتي والسمكي وبرنامج جديد لتربية الحيوانات، اللذين كان قد بدأ العمل بهما في عام ٢٠١٨.

جيم - الخدمات المالية

١٥ - إن مونتسيرات عضو في المصرف المركزي لمنطقة شرق البحر الكاريبي الذي يعمل بمثابة المصرف المركزي للإقليم، وهي جزء من سوق الأوراق المالية لشرق الكاريبي ومن فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية في منطقة البحر الكاريبي، علما بأن هذه الفرقة هي الهيئة التي ترصد أنشطة مكافحة غسل الأموال وتعمل على التصدي لتمويل الإرهاب في المنطقة. وهناك مرافق مصرفية مختلفة من بينها كيانان تجاريان (هما مصرف مونتسيرات والمصرف الملكي لكندا) وعدة مصارف دولية. ويوجد في الإقليم أيضا اتحاد ائتماني وجمعية للقروض السكنية.

١٦ - ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، تعهّدت مونتسيرات بإدراج معلومات عن ملكية الانتفاع في سجلها القائم للشركات العامة. وكان من المتوقع البدء بتطبيق التشريعات التي تلزم الكيانات القانونية بالاحتفاظ بمعلومات عن ملكية الانتفاع وتقديمها لإدراجها في السجل العام القائم في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. وفي وقت كتابة هذا التقرير، كان الموعد المستهدف لإضافة معلومات عن ملكية الانتفاع إلى السجل القائم قد حُدد بنيسان/أبريل ٢٠١٨.

١٧ - وفي البيان المعتمد في الاجتماع السادس للمجلس الوزاري المشترك بين المملكة المتحدة وأقاليم ما وراء البحار، الذي عقد في لندن يومي ٢٨ و ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، رحبت أقاليم ما وراء البحار والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية بالتقدم الذي أحرزته الأقاليم ذات المراكز المالية في تنفيذ الترتيبات المنصوص عليها في تبادل المذكرات بشأن تبادل المعلومات عن ملكية الانتفاع لأغراض إنفاذ القانون، بما في ذلك إنشاء نظم جديدة وآمنة لجمع ومبادلة واستخدام بيانات ملكية الانتفاع في الحالات التي لا تكون فيها موجودة بالفعل. وأعلن المجلس الوزاري المشترك التزامه باستعراض فعالية الترتيبات قبل ستة أشهر من حلول الموعد النهائي لتنفيذها. ورحب بتعاون الأقاليم في الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز الشفافية الضريبية والتصدي للجريمة المالية وتحقيق التعاون البناء للأقاليم مع الفريق

المعني بمدونة قواعد السلوك (ضرائب مؤسسات العمل التجاري) التابع للاتحاد الأوروبي ومشاركتها في الاجتماع الأول للمنتدى العالمي لاسترداد الموجودات. وأعاد المجلس الوزاري المشترك تأكيد التزامه بتوفير القيادة في جهود التصدي للفساد وأعلن التزامه بإعطاء الأولوية للمزيد من العمل بغية التمكين من تمديد تطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد إلى الأقاليم في الوقت المناسب، ولا سيما عندما تكون الأقاليم قد طلبت ذلك التمديد، وبتحديد مسار واضح لهذه العملية بناء على الاجتماع الذي عقد أثناء الدورة السابعة لمؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية، المعقودة في فيينا في الفترة من ٦ إلى ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧.

١٨ - وفي أيار/مايو ٢٠١٨، أقرّ برلمان المملكة المتحدة قانون الجزاءات ومكافحة غسيل الأموال الذي يُلزِم وزير الخارجية بأن يوفّر كل أشكال المساعدة المعقولة لحكومات أقاليم ما وراء البحار لتمكين كل واحدة منها من إنشاء سجل للملكية النفعية للشركات المسجلة في ولايتها القضائية وإتاحته لعامة الناس، وبأن يُعدّ، في موعد أقصاه ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠، مشروع مرسوم ملكي يُلزِم جميع أقاليم ما وراء البحار بأن تنشئ هذا السجل إن لم تكن فعلت ذلك من قبل.

دال - السياحة

١٩ - لا تزال إعادة تطوير قطاع السياحة، الذي كان المساهم الرئيسي في الناتج المحلي الإجمالي قبل الانفجار البركاني الذي حدث في عام ١٩٩٥، من أولويات حكومة الإقليم. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، أُعلن إنشاء وكالة جديدة معنية بالاستثمار والترويج تشكل هيئة تنظيمية. ومع ذلك، ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، لم ينفَّذ ذلك حتى الآن، على الرغم من أن تعيين مدير للسياحة كان جاريا وقت إعداد هذا التقرير.

٢٠ - وكما ذُكر سابقا، شرعت عبّارة بحرية ذات طاقة استيعاب أكبر في تقديم خدمات أفضل في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. وتتنقّل العبّارة بين مونتسيرات وأنتيغوا في غضون ساعة تقريبا، مما يمكّن مونتسيرات من الترويج لنفسها كوجهة ليوم واحد. ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، تم تعليق خدمات العبّارة في نيسان/أبريل ٢٠١٦ لأسباب تعاقدية، وبعد إجراء عملية شراء كاملة، انطلق تقديم خدمات جديدة في ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. وفي عام ٢٠١٨، أعلنت حكومة الإقليم بالاشتراك مع حكومة أنتيغوا وبربودا بذل جهود للترويج لمونتسيرات سعيا إلى اجتذاب عدد أكبر من السياح الذين يزورون المنطقة ليوم واحد.

٢١ - ووفقا لإدارة الإحصاء التابعة لحكومة مونتسيرات، بلغ مجموع عدد الزوار الوافدين ١٨ ٨٨٩ زائرا في عام ٢٠١٧. وقد بُذلت جهود لجذب السفن السياحية إلى الجزيرة وللترويج لجولات منظّمة إلى العاصمة المهجورة، بليموث.

٢٢ - واستنادا إلى استراتيجية النمو الاقتصادي وخطة التنفيذ، فإن الاقتصاد القائم على أنشطة الزوار هو أهم محرك لاقتصاد مونتسيرات بفضل حجمه الحالي وإمكانات النمو التي ينطوي عليها. ومن بين المزايا التنافسية التي تتسم بها السياحة البركان ومدينة بليموث التي تشبه مدينة بومبي القديمة، والبيئات البحرية والحرجية النقية، والفضاء والهدوء، وتاريخ الموسيقى الحديثة، والأمن الشخصي.

هاء – البناء

٢٣ – ترسم خطة التنمية المادية للفترة ٢٠١٣-٢٠٢٢ رؤية حكومة الإقليم لتطوير الجزء الشمالي من الإقليم وتوفر إطارا للمساعدة على تحقيق الأهداف المبينة في خطة التنمية المستدامة، وتتناول قضايا كتوافر الأراضي والموارد المحدودة وتطوير الهياكل الأساسية.

واو – المرافق العامة والاتصالات

٢٤ – تقوم هيئة تنظيمية، هي شركة مونتسيرات المحدودة للمرافق العامة، بتوزيع المياه والكهرباء في الإقليم. وتشير الدولة القائمة بالإدارة إلى أن جميع السكان يحصلون على حاجتهم من إمدادات المياه الوفيرة الجيدة الصالحة للشرب وإلى أن زهاء ٩٨ في المائة من السكان موصلون بشبكة المياه. وقسم المياه في الشركة مسؤولٌ أيضاً عن معالجة مياه الصرف الصحي في بعض المناطق، لا سيما في لوك آوت ودافي هيل. وقال رئيس وزراء مونتسيرات في بيانه للميزانية للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ إن الأعمال المتعلقة بعدد من المشاريع الرامية إلى تعزيز وتحسين قدرة شبكات المياه والكهرباء على الصمود قد أنجزت.

٢٥ – ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، من المتوقع أن تتوفر في نهاية المطاف موارد كافية من الطاقة الحرارية الأرضية لتلبية الطلب على الكهرباء. وأشار رئيس وزراء مونتسيرات في بيانه للميزانية للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ إلى أن حكومة الإقليم واصلت تنفيذ استراتيجيتها المتعلقة بالطاقة، وأن الإقليم لا يزال في سبيله إلى تحقيق نسبة ١٠٠ في المائة من قدرة الطاقة المتجددة.

٢٦ – وإضافة إلى الخدمات التي توفرها العبّارة، فإن رحلات طيران منتظمة وعلى متن طائرات مستأجرة تتولى شركتان تشغيلها تربط أيضا مونتسيرات بأنتيغوا وبربودا. ومونتسيرات عضو في هيئة الطيران المدني لشرق البحر الكاريبي وفي هيئة دعم سلامة الطيران الدولية التي تنظم استخدام المجال الجوي والخطوط الجوية للإقليم.

رابعا – الأحوال الاجتماعية

ألف – لمحة عامة

٢٧ – كان للأزمة الناجمة عن البركان أثر عميق على الهياكل الاجتماعية ونظم الدعم التقليدية في الإقليم. فقد أدت الأزمة إلى تشتت العديد من الأسر وتفكك المجتمعات المحلية وانتقالها للعيش في مناطق مختلفة من العالم. وتشير الدولة القائمة بالإدارة إلى أن خدمات الرعاية الاجتماعية في مونتسيرات لا تزال تشمل منح المساعدات المالية الشهرية والمساعدات على دفع الإيجار والمساعدات الممنوحة لمرة واحدة لتلبية الاحتياجات الأساسية. ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، واصلت المملكة المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة تقديم الدعم لتطوير نظام متكامل لتقديم الخدمات الاجتماعية في مونتسيرات.

باء – العمل

٢٨ – يبلغ عدد السكان العاملين في مونتسيرات، وفقا للدولة القائمة بالإدارة، حوالي ٢ ٧٠٠ شخص منهم ٧١ في المائة تقريبا من مواطني الإقليم. وينظّم علاقاتِ العمل قانونُ العمالة

وقانونُ العمل، اللذان نُقِّح كلاهما في عام ٢٠١٢، وبموجبهما تُقدّم وزارة العمل خدمات الوساطة والتوفيق وتقوم محكمة العمل بتسوية المنازعات. وأشار رئيس وزراء مونتسيرات في بيانه للميزانية للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ إلى استمرار الدراسة الاستقصائية المقتضبة للقوى العاملة، وإلى الشروع في إجراء الدراسة الاستقصائية الكاملة للقوى العاملة.

٢٩ - ويحدد قانون العمل بصيغته المنقحة في عام ٢٠١٢ الشروط الدنيا للعمل ويتضمن إجراءات لتسوية منازعات العمل، وهو ينص على المساواة في المعاملة في العمل بين العمَّال، بغض النظر عن العرق أو اللون أو نوع الجنس أو المعتقد الديني أو الأصل العرقي أو الجنسية أو الرأي السياسي أو الانتماء السياسي أو الإعاقة أو المسؤوليات الأسرية أو الحمل أو الحالة الزوجية أو العمر. ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، قدّمت وزارة العمل في عام ٢٠١٥ توصيات إلى النائب العام من أجل استعراض وتحديث النظم التقنية المرتبطة بقانون العمل. وقامت حكومة الإقليم بإعادة تشكيل المجلس الاستشاري للعمل، الذي يقدم المشورة بشأن مدى استصواب وضع حد أدنى للأجور على الصعيد الوطني. ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، تبذل إدارة الإحصاء في مونتسيرات جهودا في الوقت الراهن لتحديد مستوى مناسب للحد الأدنى للأجور.

جيم - التعليم

٣٠ - لدى مونتسيرات هياكل أساسية وخدمات تعليمية تتيح إمكانية الاستفادة بشكل كامل من فرص التعليم الابتدائي والثانوي. ويبدأ التعليم الإلزامي في سن الخامسة ويستمر حتى بلوغ سن ١٦ سنة.

٣١ - وتتضمن خطة تطوير التعليم للفترة ٢٠١٢-٢٠٢٠ مبادئ توجيهية تسترشد بها وزارة التعليم عند تقديم خدمات التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة وفي المراحل الابتدائية والثانوية والجامعية، بالإضافة إلى الخدمات المتعلقة بذوي الاحتياجات الخاصة وتدريب المعلمين ودعم التعليم. وتوجد عدة مراكز لرعاية الأطفال ودور حضانة تابعة للحكومة، ومركز واحد تابع للقطاع الخاص لرعاية الأطفال في مرحلة الطفولة المبكرة. ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، اكتمل في عام ٢٠١٥ استعراض لقوانين حماية الطفولة، وقُدّم عدد من التوصيات بشأن تعزيز التنسيق بين الوكالات من أجل توفير حماية أفضل للأطفال. وتم وضع بروتوكول متعدد الوكالات، إلى جانب إجراءات منقحة وبرنامج مستمر للإصلاح التشريعي، لضمان تمتع الأطفال بحماية أفضل. وتم تقديم التعاون التقني عن طريق مشاريع مختلفة، بما في ذلك العمل مع الأخصائيين الاجتماعيين ومراقبي السلوك للمساعدة في بناء القدرات على الصعيد المحلي وإحداث تغيير مستدام. وتشكل جميع تلك التدابير الأساس الذي يقوم عليه التنسيق المعزز الموصى به في الاستعراض.

٣٢ - وتقدم كلية مونتسيرات المتوسطة الموجودة في مدينة 'سالم'، وهي مدعومة جزئيا، دورات دراسية متقدمة للطلاب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٦ و ١٨ عاماً، بالإضافة إلى دورات لتعليم المهارات التقنية. ولدى جامعة جزر الهند الغربية قسم خارجي بجوار الكلية المتوسطة. ويمكن لطلاب الدراسات العليا التسجيل للحصول على درجات علمية مختلفة من الجامعة بالدراسة عن بُعْد.

٣٣ - ويدفع الطلاب من أقاليم ما وراء البحار نفس رسوم التعليم التي يدفعها الطالب المحلي في الجامعات البريطانية، شريطة أن يكونوا قد عاشوا في إقليم بريطاني من أقاليم ما وراء البحار، أو المنطقة الاقتصادية الأوروبية، أو سويسرا، خلال فترة الثلاث سنوات السابقة للسنة الدراسية الأولى من فترة

دراستهم. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن لهؤلاء الطلاب الحصول على التمويل الذي يوفره الاتحاد الأوروبي للالتحاق بالتعليم العالي أو المهني.

دال – الصحة العامة

٣٤ – إن وزارة الصحة مسؤولة عن توفير خدمات الرعاية الصحية الأولية والثانوية، وخدمات الصحة البيئية، وتوفير الرعاية لدى الأسر الحاضنة، بالإضافة إلى إسداء المشورة فيما يتعلق بالسياسات الصحية العامة في مجالات كالرعاية الطبية العامة، والرعاية الجراحية، والاختبارات التشخيصية، والعناية بالعين والأذن، والأدوية. وتقدم حكومة الإقليم خدمات طب الأسنان الطارئة مجاناً للأطفال في سن الدراسة وللمسنين والحوامل والمدرِّسين والممرضين ولأفراد الشرطة ورجال الإطفاء، بالإضافة إلى تقديم خدمات صحية عالية التخصص من خلال إبرام ترتيبات مع عدد من الأخصائيين لزيارة الإقليم. وفي الوقت نفسه، توجد بروتوكولات للإجلاء الطبي الطارئ إلى أنتيغوا وبربودا وغواديلوب.

٣٥ – وتشمل المرافق الصحية الموجودة في الإقليم مستشفى غليندون في سانت جونز وسعته ٣٠ سريراً، وهو يقدم خدمات تشمل المسائل الصحية الروتينية وإجراء الفحوصات بالأشعة السينية والعمليات الجراحية البسيطة، بالإضافة إلى عدة عيادات للرعاية الصحية الأولية. ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، تجري مشاورات عامة بشأن المواقع المحتملة لتشييد مرافق مستشفى جديد بهدف بناء المستشفى بحلول سنة ٢٠١٩. ويحدد تقرير صدر مؤخرا بتكليف من حكومة مونتسيرات السبل الممكنة للمضي قدما فيما يتعلق بحجم ونطاق وموقع المستشفى الجديد.

٣٦ – ووفقا لما ذكرته منظمة الصحة للبلدان الأمريكية، أصبح لمونتسيرات نظام فعال للرعاية الصحية الأولية، كما أن خدمات الرعاية الأساسية من المستوى الثاني متاحة في مستشفى واحد. ولا توجد مرافق متاحة من المستوى الثالث. ولسد هذه الثغرة، بيّنت حكومة مونتسيرات في خطتها الوطنية للتنمية المستدامة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٢٠ المعنونة ”مونتسيرات صحية ومأمونة“ أن هدفها يتمثل في كفالة أن يتمكن سكان مونتسيرات من الحصول على الرعاية الصحية من المستويين الثاني والثالث بأسعار ميسورة بحلول عام ٢٠٢٠. ولا تزال الأمراض غير المعدية تتصدر أسباب الاعتلال والوفاة؛ وفي الفترة ٢٠١٠-٢٠١٥، كانت هذه الأمراض هي الأسباب الرئيسية لالتماس الاستشارات في المراكز الصحية على مستوى المناطق وحالات الدخول إلى مستشفى غليندون. كما أنها الأسباب الرئيسية الكامنة وراء الوفيات.

٣٧ – وفي الاجتماع السادس للمجلس الوزاري المشترك، رحب المجلس بمواصلة وزارة الصحة في المملكة المتحدة دعمها للأنشطة الرامية إلى إذكاء الوعي باللوائح الصحية الدولية وبناء القدرات ذات الصلة للتصدي لحوادث الصحة العامة الكبرى، بما في ذلك تفشي الأوبئة، وبمواصلة التزامها بتلك الأنشطة بالشراكة مع الأقاليم ووكالة الصحة العامة – إنكلترا. ورحّب كل من المملكة المتحدة وأقاليم ما وراء البحار أيضا بإسهامات وزارة الصحة وإدارة الصحة العامة في إنكلترا في توفير استجابة لحالات الطوارئ في مواجهة إعصار إيرما من خلال الإسراع بإيفاد خبراء فنيين في مجال الصحة العامة لدعم حكومات الأقاليم. وأعربت عن التزامها بمواصلة العمل بشأن مسائل الصحة العامة مع مواصلة الأقاليم المتضررة بذل جهودها للتعافي. وناقشت المملكة المتحدة وأقاليم ما وراء البحار أهميةَ إذكاء الوعي بالأمراض غير المعدية كالسمنة ومشاكل الصحة العقلية وآثار تلك التحديات على سكان الأقاليم، وأهميةَ بناء القدرات

والخبرات في الأقاليم للتصدي لتلك الأمراض. وأعلنت التزامها بالتعاون في معالجة تلك القضايا المهمة من أجل تبادل أفضل الممارسات والموارد في مجال النهج الوقائية وسبل تطويعها لتلبية الاحتياجات المحلية.

هاء – الجريمة والسلامة العامة

٣٨ – تركز دائرة الشرطة الملكية بمونتسيرات، في إطار استراتيجية مدتها خمس سنوات، على حفظ الأمن في الأحياء بالاستناد إلى المعلومات الاستخباراتية، وعلى الحد من الجريمة والحيلولة دون وقوعها، وعلى إقامة شراكات مع نظام العدالة الجنائية. وتشير الدولة القائمة بالإدارة إلى أن معدلات الجريمة في مونتسيرات منخفضة جدا بالمقارنة مع بقية أنحاء منطقة البحر الكاريبي، وإلى أنها تمثل بحسب مقاييس معيّنة أدنى معدلات الجريمة في الأمريكتين.

٣٩ – وأفادت الدولة القائمة بالإدارة بأنها منحت في عام ٢٠١٨ لوحدة القوة البحرية التابعة لدائرة الشرطة الملكية بمونتسيرات السفينة MV *Heliconia Star*، وهي سفينة لخفر السواحل برفّاصين طولها ٨٠ قدماً، ويبلغ مداها ٣٠٠ ميل بحري بسرعة تصل إلى ٣٢ عقدة، وذلك بغرض تعزيز قدرات تلك الوحدة في مجال الإنقاذ وتسيير الدوريات وإنفاذ الحظر.

٤٠ – وفي عام ٢٠١٨، واصلت المملكة المتحدة تغطية تكاليف وظيفة مستشار شؤون إنفاذ القانون الذي مقره ميامي في الولايات المتحدة الأمريكية، لتنسيق وإدارة وتيسير التدريب وإسداء المشورة الاستراتيجية لوكالات إنفاذ القانون في الإقليم في مجال اكتساب الأساليب والمهارات الجديدة. وعلاوةً على ذلك، ظلت السفينة RFA *Mounts Bay* راسية في البحر الكاريبي منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ في إطار مهام دوريات البحرية الملكية في شمال المحيط الأطلسي، من أجل كفالة الإبقاء على وجود بحري للمملكة المتحدة على مدار السنة، وتوفير المساعدة الإنسانية والإغاثة في حالات الكوارث والدعم للاتصالات في حالة حدوث أزمات في المنطقة. ومن المتوقع أن تبقى السفينة بالقرب من منطقة البحر الكاريبي خلال موسم الأعاصير للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩. وعملت السفينة RFA *Mounts Bay* أيضا مع قوات بحرية أخرى ومع خفر السواحل في المنطقة لمكافحة الأنشطة غير المشروعة في أعالي البحار. وقدمت السفينتان RFA *Mounts Bay* و HMS *Ocean* خدمات إغاثة إنسانية حيوية للمنطقة، ولا سيما للأقاليم الثلاثة – أنغويلا وجزر فرجن البريطانية وجزر تركس وكايكوس – التي تضررت في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ من إعصاري إيرما وماريا.

واو – حقوق الإنسان

٤١ – يكفل دستور الإقليم الحقوق والحريات الأساسية للفرد. وتسري على مونتسيرات أحكام الصكوك الدولية والأوروبية الرئيسية لحقوق الإنسان. وبالإضافة إلى ذلك، ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، طلبت مونتسيرات توسيع نطاق تصديق المملكة المتحدة على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ليشملها. وقد كان الغرض من ذلك توسيع نطاق الاتفاقية لتسري على مونتسيرات في عام ٢٠١٨؛ ومع ذلك، لا يرجح تحقق ذلك الآن بسبب النقص الكبير في عدد الموظفين وزيادة أعباء العمل داخل إدارة الخدمات الاجتماعية خلال عام ٢٠١٨. ويظل الهدف المتوخى أن يمتد نطاق الاتفاقية خلال عام ٢٠١٩.

٤٢ - ووفقا لمعلومات مقدّمة من الدولة القائمة بالإدارة، لا توجد حاليا أي هيئات حكومية أو منظمات غير حكومية تُعنى بقضايا حقوق الإنسان في مونتسيرات. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، أُوفد ممثل من الجزيرة إلى أول مؤتمر بشأن حقوق الإنسان لأقاليم ما وراء البحار من أجل إنشاء هيئة معنية بحقوق الإنسان تقوم بمعالجة تلك الشواغل. ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، لا يزال هذا العمل جاريا.

٤٣ - وفي الاجتماع السادس للمجلس الوزاري المشترك، أعلن كل من المملكة المتحدة وقادة أقاليم ما وراء البحار التزامهم بكفالة النهوض بشعوب الأقاليم سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وتعليميا ومعاملتهم معاملة عادلة وحمايتهم من التجاوزات، وناقشوا عزمهم المشترك على مواصلة تعزيز التقيد بحقوق الإنسان والامتثال للالتزامات الدولية في تلك الأقاليم. وفي البيان المعتمد في ذلك الاجتماع، أعربوا عن ترحيبهم بالمشاركة البنّاءة للأقاليم في التحضير لعملية الاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان في ذلك الصدد. وأكد قادة الأقاليم أيضا من جديد التزامهم بكفالة تحقيق أعلى المعايير الممكنة لحماية الأطفال والنهوض برفاههم في الأقاليم. وفي الاجتماع، ناقش كل من المملكة المتحدة والأقاليم التقدم المحرز في تعزيز التعاون بين الوكالات في الأقاليم ووضع خطط استجابة وطنية لتحديد أولويات السياسات، ولاحظوا التحديات الخاصة التي تواجهها الأقاليم المتضررة من الإعصارين اللذين وقعا مؤخرا، واتفقوا على ضرورة الإبقاء على رفاه الأطفال أولوية محورية في خطط التعافي، بطرق منها إعادة بناء المدارس. وإضافةً إلى ذلك، رحّب الجميع بالتقدم المحرز في إطار مذكرة تفاهم ترمي إلى زيادة فعالية التعاون بين الأقاليم من أجل حماية الأطفال.

خامسا - البيئة والنشاط البركاني

٤٤ - عقب ثوران بركان سوفريير هيلز في عام ١٩٩٥، أُقيمت منطقة محظورة تتألف تقريباً من ثلثي جنوب الجزيرة. ومنذ آخر ثوران كبير له في شباط/فبراير ٢٠١٠، أصبح البركان في حالة خمود، وفي عام ٢٠١٤ رُفعت بعض القيود المفروضة على الوصول إلى المنطقة جيم، التي تندرج ضمن المنطقة الخارجية المحظورة، وأصبح من الممكن الوصول إلى بعض المناطق من دون قيود.

٤٥ - ووفقاً لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، لدى مونتسيرات إطار مؤسسي واضح المعالم لمواجهة الكوارث، جرى اختباره في عام ٢٠١٣. وتحدد خطة لمواجهة الأعاصير، أُعدَّت في عام ٢٠١٣ ويجري تنقيحها سنويا، المهام الرئيسية التي يجب على الوكالات أو الوزارات أو الإدارات في الإقليم الاضطلاع بها في إطار نظام إدارة الطوارئ للتأهب لوقوع الأعاصير المدارية والتصدي لها.

٤٦ - وفي البيان المعتمد في الاجتماع السادس للمجلس الوزاري المشترك، أقرت حكومة المملكة المتحدة وحكومات أقاليم ما وراء البحار بأن الدمار الذي خلفه إعصارا إيرما وماريا هو بمثابة تذكير بضعف أقاليم ما وراء البحار أمام الأحداث المتصلة بتغير المناخ والأثر المدمر الذي يمكن أن تحدثه على حياة سكانها وسبل عيشهم. وأعلنت تلك الحكومات التزامها بمواصلة التعاون المشترك قبل انعقاد المنتديات الدولية المعنية بتغير المناخ، وذلك لضمان مراعاة آراء وأولويات أقاليم ما وراء البحار بالكامل في المفاوضات. وأكدت المملكة المتحدة من جديد التزامها بالعمل مع أقاليم ما وراء البحار في مسألة توسيع نطاق تطبيق المعاهدات المتعلقة بتغير المناخ بما يشمل الأقاليم، بما في ذلك المضي قدما بالعمل على توسيع نطاق تصديقها على تعديلات الدوحة المدخلة على بروتوكول كيوتو، ليشمل الأقاليم التي أبدت استعدادها لذلك. وجرى التأكيد على أهمية العمل المضطلع به في الأقاليم في مجال التكيف مع تغير المناخ وتخفيف

أثره والتعاون فيما بين الأقاليم من أجل تبادل أفضل الممارسات في مجالي إدارة البيئة ومعالجة المسائل المتصلة بتغير المناخ، بما في ذلك من خلال الاجتماعات السنوية لوزراء البيئة في الأقاليم.

سادسا – العلاقات مع المنظمات الدولية والشركاء الدوليين

٤٧ – إن مونتسيرات عضو منتسب للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ولهيئاتها الفرعية. وتشير الدولة القائمة بالإدارة إلى أن الإقليم يواصل الحوار الثنائي مع صندوق النقد الدولي بمشاركة ممثلين من القطاع العام والقطاع المصرفي والأعمال التجارية والنقابات.

٤٨ – ومونتسيرات عضو مؤسس في كل من الجماعة الكاريبية ومنظمة دول شرق البحر الكاريبي، وهي عضو في المؤسسات المرتبطة بكلتا المنظمتين، ومنها جامعة جزر الهند الغربية، ومصرف التنمية الكاريبي، والمصرف المركزي لشرق الكاريبي، بالإضافة إلى جمعية منظمة دول شرق البحر الكاريبي التي أُنشئت في عام ٢٠١٢ بموجب معاهدة باستير المنقحة لدعم العمل التشريعي للمنظمة. وعلاوة على ذلك، يتمتع الإقليم بمركز المراقب لدى فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية في منطقة البحر الكاريبي، وهو عضو في الآلية الإقليمية الكاريبية لمصايد الأسماك.

٤٩ – ونظرا لأن مونتسيرات إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي تابع للمملكة المتحدة، فإنها تنتسب إلى الاتحاد الأوروبي دون أن تكون جزءا منه. ويقيم الإقليمُ شراكة مع الاتحاد الأوروبي بموجب القرار ٧٥٥/٢٠١٣ الصادر عن مجلس الاتحاد الأوروبي الذي أفادت الدولة القائمة بالإدارة بأنّه أُقرّ لتحقيق عدة أغراض منها الابتعاد عن النهج التقليدي للتعاون الإنمائي والانتقال إلى شراكة تبادلية تعزز التنمية المستدامة وقيم ومعايير الاتحاد الأوروبي في العالم على نطاق أوسع.

٥٠ – وحضر ممثل مونتسيرات الاجتماع العادي التاسع والثلاثين لمؤتمر رؤساء حكومات الجماعة الكاريبية، الذي عُقد في مونتيغو باي، جامايكا، في الفترة من ٤ إلى ٦ تموز/يوليه ٢٠١٨. وأصدر المؤتمر بيانا أشار فيه رؤساء الحكومات بقلق بالغ إلى التعديلات المدخلة على تشريعات المملكة المتحدة في إطار قانون الجزاءات ومكافحة غسل الأموال الذي اعتُمد مؤخرا، وأعربوا عن تضامنهم مع الأقاليم المتضررة من ذلك الإجراء الانفرادي المتمثل في التشريع في مجالات السياسات المحلية التي كانت مخولة دستوريا للأقاليم دون موافقة ومشاركة شعوبها، وأشاروا إلى أن هذا الإجراء يتعارض مع ترتيب بديل يتعلق بالسجلات العامة سبق الاتفاق عليه مع حكومة المملكة المتحدة ونُفِّذ بتكلفة كبيرة تكبدتها أقاليم ما وراء البحار.

٥١ – ووفقا للبيان المعتمد في الاجتماع السادس للمجلس الوزاري المشترك، واصلت المملكة المتحدة وأقاليم ما وراء البحار حوارها بشأن الآثار المترتبة على الأقاليم نتيجة لقرار المملكة المتحدة مغادرة الاتحاد الأوروبي (المعروف باسم ”Brexit“). وإضافة إلى ذلك، أشير إلى أن أحد الأهداف الواضحة من مفاوضات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي هو التوصل إلى اتفاق لا يتعارض مع مصالح جميع مكونات أسرة المملكة المتحدة، وأكدت المملكة المتحدة أنها ستسعى إلى كفالة الحفاظ على الاستدامة الأمنية والاقتصادية لأقاليم ما وراء البحار وإلى كفالة تعزيزها حيثما أمكن في مرحلة ما بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

سابعا – مركز الإقليم مستقبلاً

ألف – موقف حكومة الإقليم

٥٢ – ترد في الفرع الأول أعلاه معلومات عن موقف حكومة الإقليم بخصوص مركز مونتسيرات في المستقبل.

باء – موقف الدولة القائمة بالإدارة

٥٣ – في البيان المعتمد في الاجتماع السادس للمجلس الوزاري المشترك في عام ٢٠١٧، أعلن كل من حكومة المملكة المتحدة وقادة أقاليم ما وراء البحار أن مبدأ المساواة في الحقوق وتقرير المصير للشعوب، على النحو المنصوص عليه في الميثاق، ينطبق على شعوب أقاليم ما وراء البحار. وأكدوا من جديد أهمية تعزيز حق شعوب الأقاليم في تقرير المصير، وهو مسؤولية جماعية تقع على عاتق حكومة المملكة المتحدة بكامل مكوناتها.

٥٤ – وكانوا قد التزموا باستكشاف السبل التي تتيح لأقاليم ما وراء البحار الحفاظ على الدعم الدولي في مواجهة المطالبات السيادية العدائية. وأُعلن أيضا أنه بالنسبة للأقاليم التي تضم سكانا مقيمين بشكل دائم يرغبون في شطب الإقليم من قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، ستواصل المملكة المتحدة دعم طلباتهم المتعلقة بذلك. واتّفقت حكومة المملكة المتحدة وقادة أقاليم ما وراء البحار على أن البنية الأساسية لعلاقاتهما الدستورية هي البنية الصحيحة، فقد نُقلت السلطات إلى الحكومات المنتخبة للأقاليم إلى أقصى حد ممكن، بما ينسجم مع احتفاظ المملكة المتحدة بالصلاحيات اللازمة للاضطلاع بمسؤولياتها السيادية. ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، أكد كل من حكومة المملكة المتحدة وقادة أقاليم ما وراء البحار من جديد في الاجتماع السابع للمجلس الوزاري المشترك، الذي عُقد في لندن يومي ٤ و ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، المواقف الواردة في البيان الصادر عن الاجتماع السادس، وأكدت المملكة المتحدة أنها ستواصل العمل على المسائل الدستورية مع فرادى الحكومات وممثلي أقاليم ما وراء البحار على نحو أكثر انتظاما وبما يكفل نجاح الترتيبات الدستورية ووضعها بفعالية بغية تحقيق أفضل رغبات تلك الأقاليم والمملكة المتحدة.

٥٥ – وفي الجلسة السابعة للجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)، المعقودة في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، أثناء الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة، ذكر ممثل المملكة المتحدة أن علاقة حكومة المملكة المتحدة بأقاليمها الواقعة وراء البحار علاقة حديثة قائمة على الشراكة والقيم المشتركة وحق شعب كل إقليم في أن يختار أن يظل بريطانيا. وقال إن المجلس الوزاري المشترك هو المنتدى الرئيسي للحوار السياسي الرفيع المستوى بين المملكة المتحدة والأقاليم، وهو مكلف بولاية رصد الأولويات الجماعية وتعزيزها بروح قائمة على الشراكة.

٥٦ – ومضى يقول إن حكومات المملكة المتحدة وأقاليم ما وراء البحار أكدت في البيان المعتمد خلال الاجتماع السادس للمجلس الوزاري المشترك التزامَها بشراكة سياسية حديثة تقوم على مبدأ المساواة في الحقوق وتقرير الشعوب لمصيرها، ودعمَها المستمر للترتيبات الدستورية السارية في الأقاليم، والتي يُفوَّض بموجبها أقصى حد ممكن من السلطات إلى الأقاليم بما يتماشى مع السيادة البريطانية. وذكر أيضا أن حكومة بلده تعهدت بمساعدة أقاليم ما وراء البحار على مواجهة المطالبات العدائية بالسيادة، وبدعم طلب أي إقليم لديه سكان دائمون يرغبون في رفع اسمه من قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي.

٥٧ - وذكر أن مسؤولية وهدف حكومة بلده الأساسيين بموجب القانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة، هما كفالة الأمن والحكم الرشيد للأقاليم وشعوبها، وأنه يُتوقَّع من حكومات الأقاليم الوفاء بالمعايير الرفيعة نفسها التي تلتزم بها حكومة المملكة المتحدة في مجال الحفاظ على سيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان والنزاهة في الحياة العامة، وتقديم خدمات عامة تتسم بالكفاءة، وبناء مجتمعات قوية وناجحة، وقال إن حكومة بلده تقدم الدعم للأقاليم في تلك المجالات.

ثامنا - نظر الأمم المتحدة في المسألة

ألف - اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

٥٨ - نظرت اللجنة الخاصة في مسألة مونتسيرات في جلستها التاسعة، التي قال فيها رئيس وزراء مونتسيرات إن الآثار المدمرة لإعصار هوغو وثوران بركان سوفريير هيلز المتكرر قد أدت إلى انهيار اقتصاد الجزيرة. وقد أُجبر ثلثا السكان على النزوح القسري بسبب بطء إعادة بناء المنازل والبنية التحتية الرئيسية. ورغم ما أنجز من عمل إيجابي في بعض المجالات، فإن حكومة المملكة المتحدة أرجأت تنفيذ العديد من مشاريع التنمية الحيوية بدون مسوغ، كما توقفت مبادرات مهمة جدا لسنوات. ودعا رئيس الوزراء الأمم المتحدة إلى العمل في إطار شراكة خاصة مع مونتسيرات والمملكة المتحدة على وضع الجزيرة من جديد على مسار تحقيق التنمية المستدامة. وقال أيضا إن أكثر من ٥٠٠ مليون جنيه استرليني قد أُنفقت على مونتسيرات على مدى العشرين سنة الماضية، لكن الإقليم ما زال يعتمد على المملكة المتحدة فيما يتعلق بـ ٦٠ في المائة من ميزانيته المتكررة و ٩٠ في المائة من برنامجه للمشاريع الكبرى. ولو كان قد استُثمر مبلغ أكبر من ذلك قبل عقد من الزمن لتجديد البنية التحتية الرئيسية بشكل كاف، لقلَّ بكثير اعتماد مونتسيرات على حكومة المملكة المتحدة فيما يتعلق بميزانيتي الجزيرة، المتكررة منهما والرأسمالية، على حد سواء. وبفضل تكثيف الاستثمار في مونتسيرات الآن، ستنفق حكومة المملكة المتحدة أموالا أقل على المدى الطويل.

٥٩ - ومضى رئيس الوزراء يقول إن تحسينات كبيرة قد أُدخلت في السنوات الأخيرة، حيث ظل البركان هامدا فُحوِّل إلى منطقة جذب سياحي ذات أهمية، واستقر من بقي من السكان بعيدا عن مسار الدمار الذي خلفه البركان. وهناك إمكانات هائلة لتصدير الرمال والحجر، وقد ساعدت حكومة المملكة المتحدة على حفر بئر لتوليد الطاقة الحرارية الأرضية، بما قد يوفر لمونتسيرات طاقة متجددة فعالة من حيث التكلفة. وينبغي أن تنتهز حكومة المملكة المتحدة وحكومة مونتسيرات والأمم المتحدة هذه الفرصة لاتخاذ مونتسيرات مثالا يبرز إمكانات النجاح عندما يُمنح الناس الأسبقية على الأمور السياسية.

٦٠ - وقال إن تشريعا قد صدر مؤخرا في المملكة المتحدة يناقض سياستها المعلنة المتمثلة في تمكين سكان مناطق الإقليم من تولي زمام شؤون حياتهم؛ كما اعتبر ذلك التشريع الجديد غير ديمقراطي وغير حكيم. وقد أدى الدمار الأخير الذي شهدته الجزر المجاورة بكثير من الناس إلى الاعتقاد بأنه يكفي أن تقع كارثة واحدة أخرى في مونتسيرات لكي يتم إجلاء سكانها. ولو اختار وزراء المملكة المتحدة أن يتصرفوا ضد الصالح العام لأقاليم ما وراء البحار ودافعي الضرائب فيها، لصارت السياسة العامة والالتزامات القانونية والدستورية تجاه تلك الأقاليم غير ذات معنى. وإن موقف المملكة المتحدة الملتبس مؤشر على ضرورة إبرام مذكرة تفاهم بدعم من اللجنة الخاصة، تشمل اتفاق شراكة إنمائية، لأن التنمية

المستدامة هي ما يمهد السبيل لأي تحرك نحو الانعتاق في مرحلة ما بعد الاستعمار. وينبغي أن تتضمن مذكرة التفاهم قائمة بالمشاريع ذات الأولوية، مع رصد أموال مخصصة وجدول زمني محدد لتصميم تلك المشاريع وتنفيذها. وينبغي أيضا أن تتناول المذكرة العلاقة القائمة بين المملكة المتحدة ومونتسيرات. وينبغي للجنة أن تعين فريقا محايدا لرصد التقدم المحرز في تنفيذ المشاريع، يقدم تقارير سنوية عن ذلك. وينبغي للجنة أن تنظم ما طال انتظاره من زيارات إلى مونتسيرات.

٦١ - وذكر أيضا أن مسألة إعادة بناء البنية التحتية الرئيسية في أوانه تقف عائقا بين شعب مونتسيرات والاستقلال الاقتصادي. فالظروف الحالية في مونتسيرات وعدم تقديم الدعم للأنشطة التحضيرية تعني أن طلب الاستقلال السياسي سيكون بمثابة خطأ. وبدلا من ذلك، من الضروري أن تقام شراكة فعالة بين حكومة المملكة المتحدة وحكومة مونتسيرات.

٦٢ - وفي الجلسة نفسها، وجه الرئيس الانتباه إلى النص المتفق عليه لمشروع القرار A/AC.109/2018/L.17، الذي اعتمدته اللجنة الخاصة بدون تصويت.

باء - الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة

٦٣ - في ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، اتخذت الجمعية العامة من دون تصويت القرار ١١٤/٧٣ بناء على تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة عن أعمالها خلال عام ٢٠١٨ (A/73/23) وعلى التوصية التي قدمتها اللجنة الرابعة لاحقا. وفي ذلك القرار، قامت الجمعية العامة بما يلي:

(أ) أعادت تأكيد الحق غير القابل للتصرف لشعب مونتسيرات في تقرير المصير، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة وقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) المتضمِّن إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة؛

(ب) أعادت أيضاً تأكيد أنه لا بديل في عملية إنهاء استعمار مونتسيرات عن مبدأ تقرير المصير، الذي يشكل أيضاً حقاً أساسياً من حقوق الإنسان، على نحو ما تقر به اتفاقيات حقوق الإنسان ذات الصلة بالموضوع؛

(ج) أعادت كذلك تأكيد أن شعب مونتسيرات نفسه هو في نهاية المطاف صاحب الحق في تحديد مركزه السياسي في المستقبل بحرِّية، وفقاً لأحكام الميثاق ذات الصلة بالموضوع والإعلان وقرارات الجمعية العامة المتخذة في هذا الصدد، وأهابت في هذا الصدد بالدولة القائمة بالإدارة أن تقوم، بالتعاون مع حكومة الإقليم والهيئات المعنية في منظومة الأمم المتحدة، بإعداد برامج تثقيف سياسي للإقليم لتوعية الشعب بحقه في تقرير المصير طبقاً للخيارات المشروعة المتعلقة بالمركز السياسي المستندة إلى المبادئ المبيَّنة بوضوح في قرار الجمعية ١٥٤١ (د-١٥) والقرارات والمقررات الأخرى المتخذة في هذا الصدد؛

(د) أشارت إلى دستور مونتسيرات لعام ٢٠١١ وإلى الأعمال التي اضطلعت بها حكومة الإقليم للمضي قدماً نحو توطيد المكاسب التي ينص عليها الدستور؛

(هـ) طلبت إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تساعد الإقليم بتيسير الأعمال التي يضطلع بها في ما يتعلق بالجهود المبذولة لتوعية الجمهور، بما يتسق مع المادة ٧٣ (ب) من الميثاق، وأهابت في ذلك الصدد بمؤسسات الأمم المتحدة المعنية تقديم المساعدة إلى الإقليم، إذا طلبها؛

(و) رحبت بمشاركة الإقليم في أعمال منظمة دول شرق البحر الكاريبي واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛

(ز) شجعت الإقليم على مواصلة المشاركة في أنشطة اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، بما في ذلك الحلقات الدراسية الإقليمية؛

(ح) أهابت بالدولة القائمة بالإدارة والوكالات المتخصصة والمؤسسات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية وغيرها من المنظمات أن تواصل تقديم المساعدة إلى الإقليم لتخفيف آثار الانفجار البركاني؛

(ط) أكدت أهمية أن تكون اللجنة الخاصة على علم بآراء شعب مونتسيرات ورغباته وأن تعزز فهمها لأحوال هذا الشعب، بما في ذلك طبيعة ونطاق الترتيبات السياسية والدستورية القائمة بين مونتسيرات والدولة القائمة بالإدارة؛

(ي) أهابت بالدولة القائمة بالإدارة أن تشارك في أعمال اللجنة الخاصة وأن تتعاون معها تعاوناً كاملا من أجل تنفيذ أحكام المادة ٧٣ (هـ) من الميثاق والإعلان ومن أجل إخطار اللجنة الخاصة بتنفيذ أحكام المادة ٧٣ (ب) من الميثاق في ما يتعلق بالجهود الرامية إلى النهوض بالحكم الذاتي في مونتسيرات، وشجعت الدولة القائمة بالإدارة على تيسير إيفاد البعثات الزائرة والبعثات الخاصة إلى الإقليم؛

(ك) أكدت أهمية الدعوة التي وجهتها حكومة الإقليم إلى اللجنة الخاصة لإيفاد بعثة زائرة إلى الإقليم، وأهابت بالدولة القائمة بالإدارة أن تيسر إيفاد هذه البعثة، وطلبت إلى رئيس اللجنة الخاصة أن يتخذ جميع الخطوات اللازمة لتحقيق ذلك؛

(ل) أعادت تأكيد أن الدولة القائمة بالإدارة مسؤولة، بموجب الميثاق، عن تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية وصون الهوية الثقافية للإقليم، وطلبت إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تتخذ الخطوات اللازمة للحصول على كل مساعدة ممكنة، سواء على أساس ثنائي أو متعدد الأطراف، واستخدامها بفعالية في تعزيز اقتصاد الإقليم؛

(م) أخذت في الاعتبار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة، وشددت على أهمية تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة للإقليم عن طريق تشجيع النمو الاقتصادي المطرد الشامل والمنصف، وتهيئة مزيد من الفرص للجميع، والحد من أوجه عدم المساواة، ورفع مستويات المعيشة الأساسية، وتدعيم التنمية الاجتماعية العادلة والاندماج الاجتماعي، وتعزيز إدارة الموارد الطبيعية والنظم الإيكولوجية على نحو متكامل ومستدام بما يكفل أمورا منها دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية، وفي الوقت نفسه تيسير حفظ النظم الإيكولوجية وتجديدها وردها إلى حالتها الأصلية وكفالة صمودها في مواجهة التحديات الجديدة والمستجدة، وحثت بشدة الدولة القائمة بالإدارة على الامتناع عن القيام بأي نوع من الأنشطة غير المشروعة والضارة وغير المنتجة، بما في ذلك استخدام الإقليم كمركز مالي دولي، وهو ما لا يتماشى مع مصلحة شعب الإقليم؛

(ن) طلبت إلى الإقليم وإلى الدولة القائمة بالإدارة اتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية البيئة في الإقليم وحفظها من جميع أشكال التدهور، وطلبت مرة أخرى إلى الوكالات المتخصصة المعنية مواصلة رصد الأحوال البيئية في الإقليم وتقديم المساعدة إليه وفقاً لنظمها الداخلية السائدة؛

(س) طلبت إلى اللجنة الخاصة أن تواصل دراسة مسألة مونتسيرات وأن تقدم تقريراً عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والسبعين وعن تنفيذ القرار.

المرفق

خريطة مونتسيرات